# الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري وأثر على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر

**الاستاذ:نورالدين نجيب _ جامعة بومرداس**

**ملخص:**

أصبح موضوع الإفصاح المالي محل اهتمام بالغ من قبل المتخصصين من أكاديميين ومنظمين ومهنيين في المرحلة الراهنة، ويكتسي الإفصاح هذه السمة أو المرتبة من حيث كونه مقياسا موضوعية لدرجات الشفافية المتنوعة، المحاسبية والمالية والقانونية والاجتماعية... وشفافية السوق تبعا لذلك، ومن حيث كونه ركيزة أو معيارا لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسساتية ولقياس كفاءة الأسواق المالية ووسيلة وقائية لمنع ودرأ التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية التي تحدث بين الفّنية والأخرى. وعليه، حاولت هذه الدراسة إثبات إدراكنا للفوائد والامتيازات ذات الصلة بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري بناءا على جملة من الأدبيات المحاسبية والحقائق المسجلة والمتوقعة وانعكاس ذلك على كفاءة بورصة الجزائر.

**كلمات مفتاحية:** النظام المحاسبي المالي، الإفصاح، الشفافية، البورصة

**Résumé:**

l'information financière est devenue un sujet très important (par les: chercheurs, régulateurs, et experts) en période actuelle à la lumière de la mondialisation et l'économie du savoir, la communication financière est obtenue cette place en matière de: être une mesure objective de la transparence (comptable, financière, légale et sociale... et la transparence du marché en conséquence); un pilier afin de renforcement de la gouvernance d'entreprise; de mesurer l'efficacité des marchés financiers; et comme un moyen de prévention les comportements contraires à la : légalité, éthique et profession. De toute façon, cette étude a tenté de démontrer notre compréhension à l'égard des avantages pertinents pour l'application du système comptable financier en Algérie, en fonction de certains nombres de la littérature de comptabilité puis les faits enregistrés et attendus, et leurs impacts sur l'efficacité de la Bourse d'Algérie.

**Mots-clés**: SCF, communication financière, transparence, Bourse de valeurs mobilières

**مقدمة:**

أضحى التعامل في الأسواق المالية من سبل تطوير الاقتصاديات والنمو، من حيث أنها وسيلة أو بيئة مناسبة لتنمية حجم الشركات إلى مصاف الشركات العملاقة والشركات ذات التنافسية الهائلة، وفي ظل مجموعة من المتغيرات، لاسيما مع تردد الانهيارات والفضائح المحاسبية والمالية، تفرض هيئات الإشراف على سير البورصات جملة من القيود بما فيها شروط متعلقة بالشفافية والإفصاح، لكونه ذو صلة مباشرة بتحفيز الاستثمار من حيث دعم الثقة في السوق وتحقيق انضباطية المشاركين فيه كل حسب دوره.

من ناحية ثانية، تتوقف رشادة قرار الاستثمار على مدى جودة المعلومة وتكلفة الحصول عليها، فضلا عن نفسية متخذ القرار وأساليبه الذهنية والتحليلية طبعا، وقد يواجه المستثمر في السوق المالية صعوبة بالغة في تمييز المعلومات المضللة والمغرضة والشائعات... من المعلومات الموثوقة ذات الجودة إن لم تلتزم جهة الإفصاح بالقواعد المحاسبية ومبادئ الشفافية والموضوعية والصدق والاحترام. فمن أجل ضبط الأسواق تعمل التنظيمات على تكييف النظام المحاسبي ومخرجاته المعبر عنها بالقوائم/التقارير المالية للوفاء بمتطلبات الشفافية والانضباطية على السوق وتحقيق الحوكمة المؤسساتية تبعا لذلك.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها الإفصاح في استقرار الأسواق المالية، يتم تكييف نظام المحاسبة المالية لتعظيم قيمة المعلومة المالية التي يمكن أن يتحصل عليها المستثمر في هذه الأسواق ليتخذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، فالمعلومة الواحدة قد تؤدي حتما وإن بإيقاع بطيء إلى تغير قيمة الورقة المالية المعنية بها صعودا أو هبوطا حسب المؤشرات التي تدل عليها، ومن ثمة قيمة المؤسسة المصدرة لهذه الورقة المالية.

وعليه، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى ادراك هذه الأمور والاعتبارات بالإفصاح المالي المستند على النظام المحاسبي المالي الجزائري وفق الإشكالية الرئيسة الاتية:

**ما هو دور جودة المعلومات المالية والمحاسبية المعدة في ضوء قواعد النظام المحاسبي المالي وانعكاساتها على أداء بورصة الجزائر؟**

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين: الشفافية والإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري؛ وتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة وتنافسية بورصة الجزائر.

**أولا: مسوغات توجه الجزائر إلى إصلاح النظام المحاسبي إلى الشكل الحالي**

يمكن تحديد أبرز الأسباب التي دفعت السلطات المختصة في الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية[1]:

- محاولة التقارب مع الاتجاه العالمي لتطبيق معايير محاسبية واحدة موحدة، وهي المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، من أجل تعزيز انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصادي العالمي وتحقيق الاندماج الأفضل فيه؛
- ترقية جودة المعلومات المحتواة في القوائم المالية مقارنة بالقصور الملحوظ في القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني ومقارنة بأفضل النماذج الدولية إعداد وعرض القوائم المالية وفي قمتها المعايير الدولية IAS/IFRS؛
- ضبط إطار تصوري يقلل من حالات التأويل وسوء الفهم ومخاطر التلاعب والتحريف ويعمل على تسهيل مهام الجهات الرقابية لاسيما مدقق الحسابات

على غرار تحديد وتعريف المصطلحات ذات الصلة وتحديد مجال التطبيق للقاعدة المحاسبية والنمطية المناسبة لإعداد القوائم المالية؛

- ❖ الاتجاه أكثر فأكثر نحو المرونة والتبسيط والملائمة لاقتصاديات المؤسسات المختلفة (على أساس حجم النشاط ونوع النشاط) واقتصاديات السوق المختلفة (العمومية والخاصة أي بمراعاة الشخصية القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي)؛
- ❖ الاعتراف بأن النظام المحاسبي المالي الوطني أحد العوامل المهمة في تحسين المناخ الاستثمار وتنشيط الأسواق المالية لاسيما في جلب الاستثمار الأجنبي بالنظر على المشكلات المحاسبية الناجمة عن اختلاف البيئات المحاسبية بين الدول وبين القطاعات داخل الدولة الواحدة... .

**ثانيا: نبذة تعريفية عن النظام المحاسبي المالي الجزائري**

تتميز فلسفة النظام المحاسبي الجزائري عن الفلسفة المعمول بها في النظام السابق من حيث السعي إلى مجابهة متطلبات اقتصاد السوق وتحديات الانفتاح والتحرر، ولإظهار ذلك لابد من الإشارة إلى بعض الجواجنب او الملامح كالتالي:

**1- الاطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي:**يتضمن الاطار القانوني والتنظيمي لهذا النظام مجموعة التشريعات والنصوص القانونية التي تحدد القوة الالزامية لنظام المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الرقعة الجزائرية، كالتالي:

- ❖ قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 74، صادرة في 25 نوفمبر 2007.

- مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، يتضمن أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 27، صادرة في 28 مايو 2008؛
- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، صادرة في 25 مارس 2009؛
- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، صادرة في 25 مارس 2009؛
- مرسوم تنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أبريل 2009، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 21، صادرة في 08 أبريل 2009.
- تعليمة وزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

يتضح لنا أن منهج الجزائر في فرض المعايير المحاسبية أو بالأحرى القواعد المحاسبية في ضوء النظام المحاسبي المالي يعتمد على الأحكام والنصوص التي تسنها السلطات العمومية (وزارة المالية) وهذا المنهج مغاير لأغلب ما تتبعه الدول في العالم وهو اللجوء إلى الجمعيات المهنية ذات الصومعة الحسنة والصدى المعنوي القوي في محفل المال والأعمال على غرار مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة، ويلاحظ أيضا الجمود والبطء الشديد في استجابة النظام المحاسبي المالي المستند على القانون إلى المشكلات المستجدة في البيئة الاقتصادية الوطنية على غرار تأثيرات التضخم

الجامح على مضامين القوائم المالية وعمليات التقييم المحاسبي وتطور وسائل التجارة الالكترونية والتحاسب/الدفع الالكتروني... .

**2- الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجزائري:**

يعتبر هذا الإطار من المستحدثات الهامة التي جاء بهذا الإصلاح الأخير مقارنة بما كان معمول به وفق المخطط المحاسبي الوطني، حيث يرسم هذا الإطار ملامح فلسفة المحاسبة المالية في البيئة الجزائرية ويشكل دليلا إرشاديا لجمهور المحاسبين لاسيما في اختيار السياسة المحاسبية ولما لا الممارسة المناسبة بشأن الحدث الاقتصادي لتلافي التأويل والتضليل، من حيث[2]:

- ❖ تحديد القاعدة المرجعية من المبادئ والفرضيات التي يستند عليها المحاسب في إعداد القوائم المالية؛
- ❖ تحديد مجال تطبيق كل قاعدة محاسبية؛
- ❖ التصنيف المحاسبي لشجرة الحسابات والتعاريف الوصيفة لكل بند.

وبالتعمق أكثر في جوانب ومضامين الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجزائري نستنتج أن الخلفية الحقيقية لهذا النظام مستلهمة فعلا رغم عدم تصريح السلطات بذلك من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS[3]، بالأحرى المعايير الدولية الصادرة قبل سنة 2001، وللأسف هذه المعايير الدولية تشهد ولاتزال تعديلات وتحديثات مستمرة لم يواكبها النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى غاية اليوم، والدليل هو: غياب رؤية استراتيجية واضحة لأقلمة النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية أو حتى أفضل التجارب الدولية على الأقل مثلما فعلت السعودية مؤخرا، الجمود الواضح على السنوات الأخيرة في تدعيم الاطار القانوني والتنظيمي بأحكام تفسيرية وإصلاحية من قبل السلطات المختصة، وإقصاء الخبراء والمهنيين المحاسبيين الجزائريين الأدرى والأقرب من الواقع الاقتصادي من المشاركة/المشاورة في إعداد المعايير.

**3- الجديد في النظام المحاسبي المالي:**

مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني المضمحل، فقد جاء النظام المحاسبي بحلول جديدة وأساليب مجدية بصدد: الاعتراف، التقييم وإعادة التقييم، المخصصات والاحيتاطيات، العرض والافصاح... على سبيل المثال:

- **الاطار التصوري:** حدد النظام المحاسبي المالي أوجه فلسفة المحاسبة المالية وممارستها في الاقتصاد الجزائري، في ضوء مجموعة من المبادئ والفرضيات وكذا ضبط للمصطلحات والمعايير المتعلقة بالممارسات المحاسبية: على غرار: الاستمراية، الثبات، الموضوعية، الملائمة، الجوهر فوق الشكل، قابلية الفهم والمقارنة...[4]؛
- **أساليب التقييم**: يتم إظهار البيانات في السجلات والكشوف المحاسبية على أساس الوحدة النقدية (الدينار الجزائري) باعتبارها أفضل وسيلة مشتركة لتقييم الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات والنتائج، ويتم اتباع منهج التكلفة التاريخية للتدوين المحاسبي وإعادة التقييم بالقيمة العادلة اذا اقتضى الأمر لتلافي عيوب منهج التكلفة التاريخية وأثره على صدق ودقة القوائم المالية[5]، كما ضبط النظام المحاسبي المالي مفاهيم ذات صلة بالتقييم وكيفية توظيفها في المعالجة المحاسبية: القيمة القابلة للتحصيل، القيمة الخردوية، القيمة القابلة للاهتلاك، القيمة المقارنة، القيمة السوقية، القيمة الصافية، القيمة المسجلة، القيمة الحالية... القيمة القابلة للاسترداد؛
- **السياسات والممارسات المحاسبية الجديدة**: تم إدراج عديد العناصر لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني السابق أو كان لكن بنمط غير مناسب للمرحلة الراهنة، على سبيل المثال لا الحصر: محاسبة التحوط، محاسبة الأدوات المالية، محاسبة انخفاض القيمة، محاسبة إعادة التقييم،

الضرائب المؤجلة، عقود الايجار، العمليات بالعملات الأجنبية، تجميع القوائم المالية، أتمتة النظام المحاسبي والمحاسبة البيولوجية؛

- **نوع ومضمون القوائم المالية**: تحديد مجموعة من الخصائص والمتطلبات لإعداد القوائم المالية بالشكل الذي يلبي أغراض وتطلعات فئات المستثمرين والممولين، وإضافة قائمتين على مستوى الافصاح الاجباري إلى جانب الميزانية وجدول حسابات النتائج وهما قائمة تدفقات الخزينة وقائمة التغيير في هيكلة رأس المال... مع أهمية دعم هذه المجموعة من القوائم بهوامش وملاحق توضيحية في سياق الاتجاه أكثر فأكثر نحو مفهوم التقارير المالية[6]؛
- **إعادة النظر في العلاقة "محاسبة-جباية"**: من بين أهم الانتقادات التي وجهت للمخطط المحاسبي الوطني السابق هو تقييد المعالجة المحاسبية بالاعتبار الجبائي، لاسيما في نواحي حساب الاهتلاك والمخصصات وتحديد النتائج الصافية وتوزيعها وإعادة التقييم والتسوية... الأمر الذي يقوض من قيمة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للمؤسسة، وعليه يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي تبنى شعارا مفاده ضرورة إصلاح النظام الجبائي الوطني ليلبي احتياجات المحاسبة المالية[7]، رغم ذلك ثقافة التسيير المحاسبي الحالية في المؤسسات الاقتصادية مازلت متأثرة بفلسفة المخطط المحاسبي الوطني السابق؛
- **خيار الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق المحاسبة المالية**: تشير المادة 08 من القانون 07-11 إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية من دون الإشارة صراحة إى علاقة هذه المعايير بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، لكن أغلب الدراسات التي اهتمت بالنظام المحاسبي المالي الجزائري كموضوع رئيسي أو كموضوع فرعي اتفقت على سعي الجزائر من خلال هذا النظام للتقارب أو للتوافق مع العالم بصدد المعايير المحاسبية

الدولية. وتؤكد على توجه الجزائر نحو إحدى الاحتمالات التالية[8]: التدرج في التطبيق نحو ما هو ساري المفعول من معايير IAS/IFRS بالتناسب مع متطلبات وخصوصيات الاقتصادي الجزائري، أن الجزائر ستصدر معايير محاسبية خاصة بها بالاستلهام من المعايير المحاسبية الدولية فضلا عن أفضل التجارب الدولية الأخرى؛ أن الجزائر اختارت لنفسها مجموعة من المعايير المحاسبية ويبقى على الذين يصادفون مشكلات غير مؤطر في التنظيم الاجتهاد حسب الخبرات المهنية أو بناءا على المرجعية الدولية.

**ثالثا: الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري**

لقد ركز المخطط المحاسبي الوطني على إظهار المركز المالي ونتائج الأعمال بشكل لا يتناسب والاحتياجات المعلوماتية للمستثمرين والدائنين الماليين، من حيث أنه لم يعطي أولوية لوضعيات السيولة ولحقوق الملكية إلى بالمكانة التي خصصها لسلامة المركز المالي والنتائج العملياتية والمالية، المحققة من قبل المؤسسة على الدورة والدورات الماضية على سبيل الدقة في الايضاح والمقارنة؛ هذا من جهة وجهة ثانية، حاول النظام المحاسبي التوافق مع النموذج الدولي (أي المعايير المحاسبية الدولية) في عرض القوائم المالية، مع وجود بعض الاختلاف في التسميات نتيجة التأثر بالمنهج الفرانكفوني الفرنسي، من أجل المشاركة في مسار التوافق المحاسبي الدولي ومن أجل إضفاء صورة صادقة عن سلامة المركز المالية وقوة أداءها المالي بحيث تكون ذات قيمة معلوماتية مفيدة في اتخاذ القرار من دون حالة عدم التأكد من طرف مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين.

**1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي:**

وحتى يتم قبول المعلومات المحاسبية المعروضة في الإبلاغ المالي على أنها مفيدة لمستخدمها لاتخاذ القرارات؛ ينبغي أن تتصف أو تتسم بخصائص نوعية أساسية، هي[9]:

- **قابلية الفهم:** إحدى الخصائص الأساسية لعرض المعلومات المالية، وهي إمكانية استيعابها ذهنيا من قبل المستخدمين المتفاوتين في إمكاناتهم العقلية والتحليلية، بشكل ينفي الالتباس وتعدد التأويل والتناقض. في جانب ثان، تبرز الأهمية النسبية لهذه الخاصية في رسم الاتجاهات ومحاكاة تطور الأشياء مستقبلا **وقابلية المقارنة** تسمح للمستخدم بتقدير أثر التغيرات في البيئة والتنظيمات التي تعرضت للتطور والتحول ومركز المؤسسة المستهدفة ذاتها ومع المؤسسات المماثلة.
- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات موافقة للحاجات المتنوعة والمختلفة لمتخذي القرارات، وتمتلك المعلومات هذه الخاصية عندما تؤثر على رشادة صناعة القرارات للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو في تصويب تقييماتهم وتقديراتهم. وهناك ثلاث أوجه متكاملة ومتفاعلة للملائمة:
  - ✓ حتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها منفعة/قدرة "تنبؤية / استرجاعية / توكيدية"؛
  - ✓ أن تكون مناسبة لاحتياجات وتطلعات مستخدمي المعلومات وصناع القرار والمراقبين والمنظمين كل حسب أغراضه، بحيث ينبغي أن يتحصل عليها هؤلاء في الوقت المناسب و بأقل تكلفة مبذولة.
- **المادية:** تعتبر هذه الخاصية مقياسا لتقرير ما يجب الإفصاح عنه للأغراض العامة غير المحددة، وعليه المعلومة تعتبر مادية حين يعتبر الإفصاح عنها ضروريا. ويبرز هذا الأمر عند تضمين حزمة متجانسة من

المعلومات كفقرة في القائمة بحيث يؤثر وجودها في الاختيار الذي ينحوه الشخص الراشد ، لاسيما حين التعامل مع كثرة التفاصيل[10].

- **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات موثوقة ينبغي أن تكون خالية من الأخطاء الهامة ومن التحريف والتحيز، بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدم كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. وقد بيّن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص المعززة التالية[11]:

- ✓ **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل بشكل معقول وموضوعي الواقع الاقتصادي للمؤسسة على الفترة؛
- ✓ **الجوهر فوق الشكل:** ينبغي أن تعكس المعلومات المفصح عنها جوهر وحقيقة الوضع الاقتصادي من باب أولى عن المطابقة القانونية والتنظيمية؛
- ✓ **الحيادية والموضوعية:** الالتزام بهذه الخاصية يمنع التمييز والتفضيل بين مستخدمي القوائم المالية، وبشكل يمنع الادارة من التدخل في الممارسة لايهام مستخدمي القوائم المالية بنتائج ومداخيل مغاير للواقع الحقيقي؛
- ✓ **الحيطة والحذر:** تعني وجود مجال معقول دون مبالغة من التحفظ والحذر في تبنى أحكام متعلقة بالتقديرات المطلوبة والتخمينات في ظل اللاتأكد. فمحاسبة التحوط والحذر تساعد المؤسسة على تكوين الاحتياطات والمخصصات العملياتية اللازمة لمجابة المخاطر المتنوعة؛
- ✓ **قابلية المقارنة:** بالتكامل مع خاصيتي قابلة الفهم وقابلية التحقق، يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة دقيقة وسليمة للقوائم المالية للمؤسسة على الفترات الزمنية (للدورة الحالية مع الدورات المالية السابقة) من أجل متابعة التطور في المركز المالي للمؤسسة المعنية فضلا عن أداءاتها مع نظرائها المشاركين في السوق؛

- ✓ **قابلية التحقق:** تساعد هذه الخاصية على تطمين المستخدمين من أن المعلومات تمثل بصدق وعدالة الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي أجرتها المؤسسة في الفترة، ويتجلى ذلك من إجماع المطلعين والمنظمين والمراقبين على صحة المعلومات المعروضة من خلال الوصول إلى نفس النتيجة من جراء التقييم.

**2- القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري:**

حدد النظام المحاسبي المالي الوطني تشكيلة القوائم المالية والملاحق التوضيحية التي ينبغي الإفصاح عنها في حدود 04 أشهر كأقصى حد من تاريخ اقفال السنة المالية، بحيث تنشر بالعملة الوطنية وتكون مصادقة من طرف محافظ الحسابات... وهذه العناصر هي[12]:

- ❖ **الميزانية**: إحدة المكونات الأساسية والهامة ويتثمل دورها الإعلامي في إبراز سلامة المركز المالي للمؤسسة على الفترة ومقارنته بالفترات الماضية، وهي جدول مقسم عموديا إلى جانبين: أصول وخصوم، ومقسم افقيا في جانب الأصول إلى: تثبيتات، مخزون وحقوق؛ وفي جانب الخصوم إلى: موارد غير جارية وموارد جارية. على أن يتم ترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب أجل الاستحقاق. وما يميز هذا النموذج أنه نموذج ديناميكي مقارنة بنموذج المخطط المحاسبي الوطني الساكن بشكل يساهم في ترقية قدرة المستخدم على إجراء التحليل المالي ومتابعة التطور للمركز المالي والتنبؤ بكل سهولة ويسر؛
- ❖ **جدول حسابات النتائج**: هو بيان مالي يلخص الأعباء والإيرادات وما يترتب عنها من نتائج بالنسبة للمؤسسة على الفترة (حسب الطبيعة)، بنوع من التفصيل لم يكن متاحا في النموذج ذو الصلة على المخطط المحاسبي الوطني، بالإشارة مثلا إلى: القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال،

العناصر (إيرادات ومصاريف) العادية وغير العادية، النتيجة التشغيلية، النتيجة الصافية قبل التوزي... مع إمكانية عرض هذه القائمة حسب الوظيفة ضمن الملاحق[13]؛

- **جدول تدفقات الخزينة**: من بين العناصر الجديدة ويتوقع ان يفيد المستخدم في تقدير قدرة المؤسسة على توليد السيولة (النقدية وما في حكمها أي النقدية المكافئة) لمجابة الالتزامات المستحقة حاليا ومستقبلا، والمميز هو استلهام النموذج الدولي بتبويب الأنشطة وما يترب عنها من مقبوضات ومدفوعات إلى ثلاث مجموعات: الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. وقد حدد النظام طريقتين لعرض هذه القائمة: المباشرة التي أوصى بها وغير المباشرة؛
- **جدول تغير الأموال الخاصة:** أيضا من العناصر الأساسية الجديدة على عكس المخطط الذي صنفها ضمن الملاحق الثانوية، حيث تستخدم هذه القائمة لإظهار مكونات وحركة رؤوس الأموال على السنة المالية، مثل: زيادة وتخفيض رأس المال، الأرباح الموزعة على المساهمين مع إبراز حقوق الأقلية، احتياطي إعادة التقييم، الأرباح المحتجزة...؛
- **الملاحق التوضيحية**: تردف القوائم المالية السابقة الذكر بملاحظات هامشية تحت كل قائمة وملاحق توضيحية لإعطاء صورة دقيقة عن بنود القوائم المالية وكيفية وظروف إعدادها قد تكون في صورة رسوم بيانية أو جداول أو فقرات وصفية، على سبيل المثال: أثر التغير في السياسات والتقديرات المحاسبية، تسوية الأخطاء، التدفقات النقدية المتأتية من المصادر غير العادية، أثر التغير في قيمة العملة، الأرباح والخسائر غير المحققة عن صرف العملة، نطاق تجميع القوائم المالية ووصف الآلية الإجرائية لذلك، سياسة توزيع وتخصيص الأرباح، الإفصاح عن طبيعة الامتيازات والتعويضات والمكافآت التي تقدمها المؤسسة للمدراء والمستخدمين، تكلفة

التمويل وتكلفة القروض، سياسة تخصيص الإعانات الحكومية، الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية، مصادقة محافظ الحسابات.

**رابعا: المزايا المستدامة والايجابيات المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على نشاط سوق الأوراق المالية**

بطبيعة الحال لقد جاء النظام المحاسبي المالي للقضاء على العيوب والقصور الكامنة في المخطط الوطني للمحاسبة، لكن بعض العراقيل على المستويين الجئي والكلي ساهمت في تقويض التوقعات والآفاق المرجوة من هذا الإصلاح إلى غاية اليوم، ونوضح لذلك في ما يلي:

**1- حسنات وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:**

بالتأكيد، فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكونله انعكاسات حسنة على[14]:

- ترقية جودة القوائم المالية والتوجه نحو مزيد من الشفافية المحاسبية والمالية؛
- توخي الدقة والسلامة في إجراء التقييم المحاسبي للوضعيات المالية المختلفة بشكل يضمن التمثيل الصادق ويكفل الحقوق المشروعة للمعنيين؛
- تحفيز الاستثمار بتوفير زخم مناسب وكاف من المعلومات المالية المساعدة على اتخاذ القرار الصائب؛
- تحسين أداء المؤسسات الجزائرية لاسيما على التنظيم الداخلي وقنوات التواصل مع المحيط الخارجي؛
- إعادة هيكلة وتطوير المؤسسة الجزائر لمواكبة المقاييس العالمية؛
- تخفيض تكاليف ترجمة القوائم المالية إلى اللغة العالمية في معترك الدخل إلى الأسواق الدولية؛
- تسهيل أعمال مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء والتحريفات بالقوائم المالية؛

- ❖ تعدد الأوراق الرابحة والفرص السانحة إزاء الاستثمار والتمويل؛
- ❖ تعميق وترسيخ مبادئ الحوكمة على الأطراف ذوي العلاقة وذوي المصلة بالمؤسسة... .

إلا أن هناك مجموعة من التحديات والعقبات الكئودة التي تحول دون إمكانية الاستفادة من هذه المزايا المستدامة، وفي قمتها:

- ❖ ثقافة التسيير المتحجرة لدى إدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاسيما في الاتكال على المبادرات الحكومية لتأهيل المؤسسات والاقتصاد الوطني؛
- ❖ البطء الشديد للسلطات المركزية الوصية باعتبارها الجهة المحتكرة لإصدار المعايير المحاسبية في صورة قواعد قانونية من أجل الاستجابة إلى المتطلبات الجديدة وتطلعات المستثمرين والمهنيين؛
- ❖ غياب الدور الجمعوي المهني في صياغة المعايير المحاسبية وتطويرها؛
- ❖ عدم كفاءة مراكز التكوين والبحث في تخريج طاقات بشرية متخصصة ومؤهلة؛
- ❖ القطيعة بين البحث العلمي في مجالات المحاسبة والتدقيق والإدارة والواقع الاقتصادي؛
- ❖ النظر قبل كل شيء في الأحكام الجبائية وتنظيمات التأمين والبنوك (والقوانين الأخرى) للقيام بالأنشطة المحاسبية؛
- ❖ عدم فعالية النظام المالي الوطني في دعم الشفافية والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

**2- الإفصاح المالي في بورصة الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي:**

لقد واجهت بورصة الجزائر من نشأتها عديد العراقيل والصعوبات التي أضفت على تقويض الدور المنوط بها في تمويل التنمية الاقتصادية خارج اقتصاد المديونية (أي التمويل غير المباشر الذي تضطلع به البنوك) وفي

تحفيز الادخار الوطني والأجنبي للاستثمار في الأدوات المالية المصدر من قبل الشركات الجزائرية، وتعود المشكلة في الأساس إلى ضعف الوعي/الإرادة الوطنية لتنشيط هذه السوق إلى المستوى المطلوب على الأقل الذي وصلت إليه دول عربية ومجاورة كالمغرب وتونس والسعودية وقطر... وبضرورة ترقية مكانة البورصة في النظام المالي كبديل للاعتماد المتجاوز للحدود على التمويل المصرفي والإعانات المالية الحكومية.

بالرجوع إلى المعطيات التاريخية والقانونية، نجد أن المادة 716 من القانون التجاري توجب على المتعالمين الاقتصاديين المؤهلين لمسك المحاسبة نشر الحصيلة السنوية وفق القواعد المحاسبية السائدة، وتحدد المادة 811 منه العقوبات الجزائرية المترتبة عن عدم المطابقة والتضليل في حين المادة 813 منه تحدد عقوبات عن التماطل والتخلف[15].

مقارنة مع ذلك فإن الاطار التشريعي للتعامل في بورصة الجزائر، بناء على أحكام المشرع الجزائري و"**لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)**"، نص على واجب الإفصاح المالي بالنسبة للشركات المسعرة في البورصة عند لجوءها إلى التعبئة العلنية للادخار بإعلام الجمهور بالوضع المالي وتطور نشاطها، بشكل مسبق بإيداع هذه المذكرة الإعلامية شهرين على الأقل قبل تاريخ الإصدار، وبشكل دوري من أجل التحيين والتوضيح[16]. ويحق للجنة عدم منح تأشيرة الإصدار لحماية حقوق المدخرين والمستثمرين. ثم صدر النظام رقم 02-2000 المؤرخ في 20 جانفي 2000 لتحديد المعلومات المالية الواجب نشرها من طرف المؤسسات المسعرة في البورصة.

وتوصي اللجنة في أحد تقاريرها بضرورة تعميق قنوات التواصل مع المستثمرين والمساهمين وعقد الاجتماعات والفعاليات الإعلامية ونشر القوائم المالية في مواقع الويب مع أهمية تحيينها[17].

الملاحظ أن تنظيم البورصة الجزائرية لم يخصص للإفصاح المالي المكانة المناسبة التي يستحقها، مثلما هو معمول به في أغلب البورصات التي تعترف به كركيزة أساسية لضمان الاستقرار والأمان والكفاءة البورصية.

## 3- الانعكاسات المتوقعة من التزام الإفصاح المالي في البورصة بالنظام المحاسبي المالي:

نحاول تقدير المزايا والفوائد الممكنة من تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي على أشكال الإفصاح المالي في بورصة الجزائر بناءا على المزايا الفعلية التي حققتها المعايير المحاسبية الدولية، إذا افترضا وجود عزيمة قوية لتتبني هذه المعايير الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي، وذلك على النحو الآتي:

### 3-1- تعزيز درجات الشفافية والكفاءة البورصية:

من البديهي أن السوق المالية الكفؤة لديها قدرة عالية على استقطاب رؤوس الأموال إليها بالنظر إلى قلة المخاطر وعظم العوائد، ولديها القدرة على إعادة توازنات اقتصادية كلية لاسيما اذا انتهجت سياسات اقتصادية نحو إعادة الهيكلة والتطهير والتأهيل المؤسساتي والخوصصة وحفظ الاستقرار المالي والنقدي... ولا يتم ذلك إلا من خلال توفيرها لزخم هائل من المعلومات الموثوقة بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب ليستخدمها متخذي القرارات المالية والإدارية والجهات المضطلعة بحساب المؤشرات البورصية وبتحديد التصنيفات الائتمانية. وتؤكد الدراسة العلاقة الطردية القوية بين الإفصاح المالي وقيمة المعلومة وسعر الورقة المالية ومن ثمة قيمة المؤسسة المصدرة لها، فعلى هذا الأساس تفرض الجهات المنظمة والمشرفة على السوق المالية قيودا وترتيبات خاصة لتقوية شفافية

السوق من خلال الشفافية المالية والمحاسبية ومنع تضارب الأنباء والمعلومات المغلوطة[18].

**الشكل رقم 01: انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر**

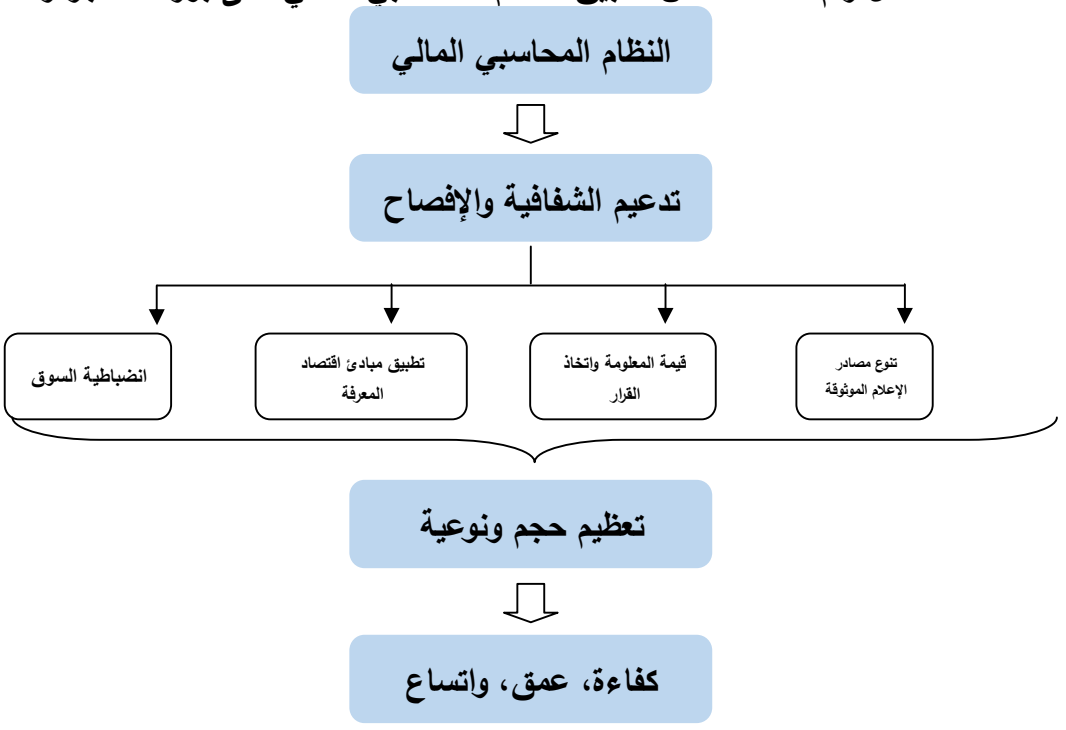


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحسين عثماني وسعاد شعابنية، **النظام المحاسبي المالي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة بالتعاون مع مخبر مالية بنوك وإدارة الاعمال، الجزائر: بسكرة، 06-07 مايو 2012. **[بتصرف]**

### 3-2- الوقاية من الفضائح المحاسبية والجرائم الاقتصادية في البورصة:

ما دام موضوع النشاط في البورصات والأسواق المالية هو المال والنقد فمن المؤكد أن أصحاب النوايا الخبيثة والسلوكيات الخاطئة سيستهدفون هذا المكان ما لم تتخذ السلطات الوصية على البورصة والمتعاملين الاحتياطات والوسائل اللازمة لوقاية أموالهم وحقوقهم من تعدي أولئك، لاسيما وأن بورصة وول

ستريت العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت لفضائح غير مسبوقة ناجمة عن انتهاك للأخلاقيات والقّيم والمعايير المحاسبية، على غرار فضائح الإدلاء بمعلومات مالية كاذبة من قبل أهم الشركات ومشاهير الأعمال: إنرون 2001، وورلد كوم 2002، هيلث 2003، فردي ماك 2003، نورتل 2003، شركة التأمين AIG والصناديق المشتركة 2005، بنك ليمان براذرز 2008، برنارد مادوف 2008، ستايم 2009...[19]، وبالتأكيد فإن النظام المحاسبي السليم هو من الخطوط الدفاعية المهمة لتفعيل النظام الرقابة الداخلية والحوكمة والتدقيق ومن ثم دعم ثقة السوق وانضباطية السوق، وسعي الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي للتخلص من الثغرات الموجود في المخطط المحاسبي الوطني الذي يتوافق مع متطلبات الانفتاح والتحرر سيساهم حتما في الوقاية من ظواهر الفساد المالي والمحاسبي[20].

**3-3- إرساء الحوكمة المؤسساتية في البورصة:**

إن أحد أهم مقومات ومبادئ حوكمة الشركات الشفافية والمساءلة، وعليه يتوخى من تقديم الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي إمكانية تطبيق الميثاق الوطني للحوكمة الصادر عام 2009 والامتثال المحكم لقانون مكافحة الفساد الصادر عام 2006:

**الشكل رقم 02: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المالي والسوق المالية**

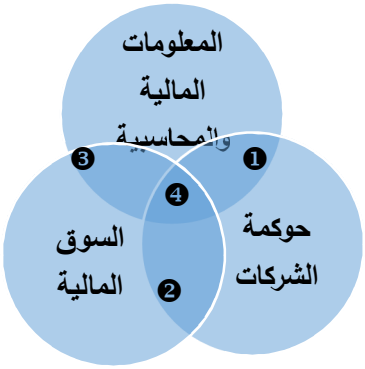


❶ الدور المتبادل بين الحوكمة والإفصاح/الشفافية بشكل مستقل عن تأثيرات ومتطلبات السوق المالية

❷ الأثر المتبادل والمشترك بين حوكمة الشركات ومختلف المؤشرات والمقاييس المستخدمة لتقييم أداء البورصة بشكل منفصل عن مدى جودة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركات المسعرة (وإن كانت هذه الفرضية صعبة التحقيق عمليا)

❸ الأثر المتبادل بين حجم ونوعية المعلومات النوعية والكمية المفصح عنها وحركة التداول والعائد في السوق للورقة المالية

❹ منطقة الالتقاء والترابط بين العناصر الثلاثة: الإفصاح، الحوكمة وأداء السوق المالية وهي محط نظر المستثمرين الحاليين والمحتملين لتقييم جدوى استثماراتهم وحساب حقوقهم

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحسين عثماني وسعاد شعابنية، **مرجع سبق ذكره. [بتصرف]**

## خاتمة:

من الضروري توفير كل الظروف والشروط اللازمة، على المستويين الكلي والجزئي، لتطبيق أفضل لقواعد الإفصاح التي قررها النظام المحاسبي المالي على المؤسسة الاقتصادية من أجل المشاركة بفعالية في بورصة الجزائر وتبني مبادئ الحوكمة المؤسساتية، ويقتضي الأمر الجدية في تنفيذ هذا الخيار الاستراتيجي للنهوض بالاقتصاد وتطهيره من فلسفة التسيير المتحجرة وأشكال الفساد. وقد استنتجنا وجه التكامل بين جودة المعلومات المالية التي يستطيع

النظام المحاسبي المالي تزويدنا بها والذهاب بعيدا في مسارات الحوكمة ودفع ديناميكية الأسواق المالية الوطنية.

وعليه، من أجل الاستفادة من ثمار تطبيق النظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبي الدولية في أسرع زمن، يجب علينا القيام بـ:

- ❖ إعادة تكوين الكوادر البشرية وتكثيف البرامج التعليمة والتمهينية للمحاسبين ومحافظي الحسابات؛
- ❖ إعادة تأهيل النظام المحاسبي للمؤسسة للوفاء بمتطلبات القانون والعصرنة؛
- ❖ الاستعانة بالخبراء المحاسبيين الجزائريين في حل المشكلات المحاسبية التي تصادف تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي؛
- ❖ رسم رؤية واضحة لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS فضلا عن ما هو ساري المفعول من المعايير المحاسبية الدولية IAS؛
- ❖ الانتقال من منهج اصدار المعايير المحاسبية بالخلفية القانونية إلى إصدار المعايير بالخلفية المهنية البحتة؛
- ❖ إعادة هيكلة بورصة الجزائر لاسيما بإعادة النظر في شروط تسعير الإصدارات وقبول الوسطاء الماليين بناءا على قواعد الإفصاح التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي، وتشديد العقوبات على من يخل بمبدأي الشفافية والصدق؛
- ❖ تعزيز استقلالية المحاسبة المالية عن المؤثرات الجبائية؛
- ❖ تدعيم النظام المحاسبي المالي كجدار حصين ضد الأزمات والاضطرابات والفضائح التي قد تصيب بيئة الأعمال والمال الوطنية.

---

**الهوامش والمراجع:**

[1] عاشور كاتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية محكمة، جامعة الشلف، الجزائر: الشلف، العدد: 09، 2009، ص ص: 295-296.

[2] **المادتان 06 و07**، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 74، صادرة في 25 نوفمبر 2007، ص: 04.

[3] Mokadem Abirat & Yahia Djekidel**, l'adoption des normes comptables internationales : une évolution majeure du référentiel comptable en Europe et en Algérie**, séminaire international : « le nouveau système comptable financier selon les normes comptables internationales : expérimentations des applications et perspectives », centre universitaire d'El-Oued, Algerie : El-Oued, 17-18 janvier 2010.

[4] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقاتها، دار الصفحات الزرقاء، الجزائر: الجزائر، 2011، ص: 15.

[5] عبد الحليم سعيدي، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي: دراسة عينة من المؤسسات**، رسالة دكتوراه في الطور الثالث، فرع: العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر: بسكرة، 2015/2014، ص ص: 129-139.

[6] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر: الاسكندرية، 2002، ص: 39.

[7] عاشور كتوش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 299.

[8] بتصرف بالاعتماد على المرجعين التاليين: لخضر علاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 10-11

**أيضا:** مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، ملتقى دولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق"، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر: الوادي، 17-18 جانفي 2010.

[9] حمزة طيبي ولخضر رينوبة، **إعداد المعلومات المالية والمحاسبية وفق المعايير الدولية IFRS في سياق الحوكمة المؤسساتية: التصور والمدركات**، ملتقى دولي حول: "دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات: اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية"، جامعة ورقلة، الجزائر: ورقلة، 24-25 نوفمبر 2014.

[10] إسماعيل خليل إسماعيل وريان نعوم، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة علمية محكمة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العراق: بغداد، العدد: 30، 2012، ص ص: 297-298.

[11] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، ***معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية،*** الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، الأردن: عمان، الطبعة: 02، 2009، ص ص: 08-11.

[12] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، ***يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،*** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، 25 مارس 2009، ص ص: 22-45.

[13] منور أوسرير ومحمد مجبر، ***أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية: حالة جدول حسابات النتائج،*** ملتقى دولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق"، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر: الوادي، 17-18 جانفي 2010.

[14] حاج قويدر قورين وآخرون، ***تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد،*** ملتقى دولي حول: "المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر: الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

***أيضا:*** فاطمة الزهراء رقايقية، ***إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية،*** ملتقى وطني حول: "معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق"، المركز الجامعي بسوق أهراس، الجزائر: سوق أهراس، 25-26 مايو 2010.

[15] حمزة عبد الوهاب، ***أهمية الإفصاح المالي في الوقاية من جرائم البورصة وموقف المشرع الجزائري منها،*** مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة، جامعة بسكرة، الجزائر: بسكرة، العدد: 29، فيفري 2013، ص: 197.

[16] قرار مؤرخ في 22 يونيو 1996، ***يتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها رقم 96-02 والمتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدار القيم المنقولة،*** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر: الجزائر، العدد: 36، 01 يونيو 1997، ص ص: 27-28.

[17] عبد الحليم سعيدي، ***مرجع سبق ذكره،*** ص: 197.

[18] حمزة عبد الوهاب، ***مرجع سبق ذكره،*** ص ص: 190-191.

[19] ***أسوأ 10 فضائح محاسبية للشركات على مر كل العصور***، موقع الانترنت: http://www.syr-res.com/article/5722.html، تاريخ الإطلاع: 2016/09/23.

[20] أحمد مخلوف، ***الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي،*** ملتقى دولي حول: "الأزمة والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، الجزائر: سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.